

الدستوران اليابانيان ١٨٨٩ و ١٩٤٧ دراسة تاريخية (مُقارنة)

أ. م. د. صالح حسن عبد الله
جامعة تكريت / كلية الآداب
قسم التاريخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ملخص البحث

تعد أهمية الدستور في بناء كل دولة، سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، وما يُمثله هذا التشريع من ضرورة حتمية في تنظيم علاقة الدولة مع مواطنيها من جهة، وعلاقتها الخارجية من جهةٍ أخرى، دفعنا للبحث في أهمية الدستورين اليابانيين والمُقارنة بينهما. الأول في عهد مييجي والذي سُنَّ في عام ١٨٨٩، والثاني عام ١٩٤٧ بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الإحتلال الأمريكي لليابان. حيث ساهم الأول في بناء دولة إتجهت نحو العسكرة والتوسع حتى وصلت اليابان في العقد الأخير من النصف الأول من القرن العشرين من أبرز الدول الإستعمارية. أما الدستور الثاني، فقد ساهم في تحول اليابان إلى دولة ديمقراطية سلمية وبرلمانية دون أن تفقد خصوصيتها وإرثها التاريخي، فكانت دولة تقليدية في جانب، مع إيمان كامل في التحول والتغيير نحو التحديث والحداثة من جانبٍ آخر.

المقدمة

يُعد الدستور عقداً إجتماعياً بين الشعب والسلطة، فهو يَضغ القواعد الحاكمة للعلاقة بين المواطن والنظام السياسي من جهة، ويحدد واجبات وحقوق المواطنة من الجهة الأخرى، ويحدد أيضاً إختصاصات السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، ويُنظم العلاقة بينها من خلال تحقيق التوازن بين هذه السلطات، وكذلك الرقابة المُتبادلة. كما إن الدستور هو الأداة الحقيقية لتنظيم الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والتحول نحو الديمقراطية التي تُمثل غاية مُشتركة لجميع الدساتير العالمية.

ويُمثل الدستور قانون الدولة الأساس، ويُعدّ الركيزة الأكثر أهمية في الإعتماد عليه لبناء دولة حديثة. وحمائيه والحفاظ على آليات تنفيذه ضرورة حتمية إذا ما أُريدَ الحِفاظ على بُنية الدولة الديمقراطية. لذلك فإنّ الواقع السياسي والتاريخي يُبينُ بما لا يقبل الشك، إنّ أغلب دول العالم الثالث على نحوٍ خاص، قد نظّمت دساتير ديمقراطية إلى حدٍ ما، لكنّ البحث في الواقع التاريخي لهذه الدول، يُفرز لنا نتيجةً مُهمّة، تتلخص في إنّ هذه الدول قد تجاوزت دستورها من خلال سلوكيات لا تَمُتُ بصلّةٍ للممارسة الديمقراطية من تعسفٍ في استعمال السُلطة وإحتكارها، وهذا ناتجٌ أما عن عدم تطبيق الدستور أو عن وجود تشريعات مُخالفة له.

إنّ ما أوردناه من أهمية الدستور في بناء كل دولة، سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، وما يُمثله هذا التشريع من ضرورة حتمية في تنظيم علاقة الدولة مع مواطنيها من جهة، وعلاقتها الخارجية من جهةٍ أخرى، دَفَعنا للبحث في أهمية الدستورين اليابانيين، الأول في عهد مييجي والذي سُنّ في عام ١٨٨٩، والثاني بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الإحتلال الأمريكي لليابان. حيثُ ساهم الأول في بناء دولة إتجهت نحو العسكرة والتوسع حتى وصلت اليابان في العقد الأخير من النصف الأول للقرن العشرين من أبرز الدول الإستعمارية التوسعية، إنتهت بدخول حربٍ مُدمرة، خَرَجَتْ منها اليابان، دولة مُحطمة ومُنهارة، إلى جانب خضوعها لأول مرة في تاريخها للإحتلال الأجنبي. أما الدستور الثاني والذي شرع في عام ١٩٤٧، فقد ساهم في تحوّل اليابان إلى دولة ديمقراطية سلمية وبرلمانية دون أن تُفقد خصوصيتها وإرثها التاريخي، فكانت دولة تقليدية في جانب، مع إيمان كامل في التحوّل والتغيير نحو التحديث والحداثة من جانبٍ آخر.

مع فشل السياسة الدكتاتورية العسكرية التي إنتهجها " الشوجون " في حماية العزلة اليابانية التي إستمرت قرابة قرنين وربع قرن من الزمان (١٦٠٣ - ١٨٦٧)^(١) وهو ما عُرف بعهد " توكوكاوا "، إلى جانب الدعوات الرافضة للأوضاع التي كانت تسود اليابان آنذاك، عبّرت عنها الإقطاعات البعيدة التي كانت في حالة تآذر منذ عام ١٦٠٠^(٢). بالإضافة إلى ذلك كان على اليابان مواجهة الدعوات الأمريكية التي عبّرت عنها القائد الأمريكي " بيرري " ^(٣) عام ١٨٥٣ لفتح أبواب البلاد على العالم الخارجي. إنتهت هذه الظروف بإرغام حكومة " إيدو " المركزية في عام ١٨٥٣^(٤) على عقد مُعاهدة تجارية مع الولايات المُتحدة الأمريكية والتي ساهمت بإستفزاز التقليدية اليابانية ضد فتح البلاد للأجانب، فما كان على اليابانيين إلاّ الأستعداد والعمل على

حشد قوة الأمة لاستعادة الوحدة الوطنية بالإلتفاف حول رمزها التاريخي والشرعي "الإمبراطور" وإعادة إحياء النظام الإمبراطوري من جديد ليحل محل نظام توكوكاوا العسكري، فكان شعاره "المجد للإمبراطور" و "إطردوا البرابرة" الواجهة السياسية التي بدأت تُعبر عن المرحلة الجديدة لتاريخ اليابان التي أتاحت توحيد المشاعر الوطنية اليابانية عندما جمعت الشعارين وأختزلت فلسفة المستقبل التي حاولت الإنطلاق نحوه بشعار جامع وأكثر شمولية وتعبيراً، لتطلعات الطبقة الراديكالية التي أرادت إحياء النظام الإمبراطوري^(٥) ليحل محل نظام توكوكاوا العسكري. كما إن هذه التطلعات لم تتعد كثيراً مع مطامح القوى السياسية المعتدلة التي سعت إلى إتحاد البلاط الإمبراطوري مع الحكام العسكريين (الشوجون)، بمعنى آخر إتحاد إيدو، عاصمة الحكم العسكري مع "كيوتو" التي تمثل العاصمة الإمبراطورية وقد عُرف هذا الشعار تاريخياً "مجدوا الإمبراطور وإطردوا البرابرة"^(٦).

أدرك اليابانيون مبكراً أن التهديدات الغربية لا يمكن التصدي لها ما لم تتبع منهجاً جديداً يحقق لها على الأقل تكافؤاً عسكرياً وإقتصادياً وسياسياً مع الغرب، وقد إنتصر لهذا المفهوم وبشكل مُحدد أولئك الذين أدركوا يقيناً إن قوة الغرب العسكرية أصبحت قادرة على النيل وبشكل إستعراضي من العسكرية اليابانية المُتخلفة مقارنةً بما وصل إليه الغرب^(٧).

فضلاً عن ذلك كله، ظهرت طبقة تُطالب بإصلاحات جذرية في اليابان إذا ما أرادت أن تُقاوم الغرب، من خلال تبني العلوم الغربية، والعسكرية منها على نحوٍ خاص^(٨)، وطبقةٍ أخرى رافضة التحول والتغيير، والتي كانت تصرخ بقوة دائماً "أيها البرابرة الملاعين". كرسّ الأولى نفسها لإستيعاب المعرفة الغربية بكل جدٍ وإجتهد، وسعت إلى دفع اليابان نحو سياسة الإنفتاح، وخلق يابان جديدة تقوم على أسس من اليابان القديمة، ورأت في المُجتمع الغربي ما يدفعها للتعلّم منه، والإفادة من تجربته التي غيرت مُجتمعاتهم نحو التقدم في المجالات كافة، منحتهم القدرة على تهديد اليابان على سبيل المثال وليس الحصر. وأصبحت لدى هذه الطبقة القناعة بأن الغرب يُعدون معلمين لهم، يجب أن يتعلموا منهم بدلاً من تحطيمهم بسيوفهم كما كانوا يعتقدون. ويُعبّر شيبوساوا إييتشي (١٨٤٠ - ١٩٣١) الذي كرس إهتمامه لتطوير التجارة والصناعة في اليابان عن ذلك عندما زار أوروبا في عام ١٨٦٩: "كنت لا أزال أنادي صارخاً، أيها البرابرة الملاعين، إلا أنني أثناء الرحلة زال عني غضبي شيئاً فشيئاً.. وكُلما تقدّم بي الطريق كلما زاد شعوري بالتناؤل، وما أقتربنا من باريس، حتى اصابني إحساس بالعجز، وإنه لا فائدة من المُكابرة

بعد ذلك، ولأنه ليسَ أماننا إلا أن نتعلم بكل جدٍ وإجتهد، نَحِيثُ ما ظننته من قبل عن البرابرة الملاعين، ولانثُ مشاعري، حتى أنني إعتقدتُ أنه ليسَ أماننا إلا أن نجعلهم مُعلمين ننتعم منهم" (٩).

شَهِدَتِ اليابان بينَ ١٨٦٨ و ١٨٨٩ تحوُّلاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، حيثُ تُمثَلُ الأولى بداية عهد مييجي إيشين Meiji Ishin الذي تَعَمَّقَتِ الدراسات في تفسيره لما يَحْمَلُهُ من معنى تاريخي هام للغاية ليسَ لتاريخ اليابان فحسب بل أيضاً لتاريخ العالم. مَعَهُ بَدَأَتِ اليابان في الظهور كدولة شرقية تمتلك لأول مرة قوة عسكرية ضاربة إلى جانب قوة إقتصادية هائلة، وبعبارة أخرى فإنَّ عهد مييجي قد ساهمَ في تَغْيِيرِ توصيف التاريخ من الحدود الضيقة إلى رحاب أوسع للعالم ومن النظرة الأحادية نحو الغرب إلى نظرة أشمل نحو العالم ككل. وتُمثَلُ سنة ١٨٨٩ إعلان الدستور الياباني في عهد مييجي، مع الفارق الزمني بينَ السنتين أعلاه وأعمار زعماء هذا العهد الذين تَبَنَوْا التحديث والإصلاح، تكون هذه الفئدة قد بَلَغَتِ مرحلة مُتقدِّمة من السن، خَلَقَتِ لديهم شعوراً ورغبة كبيرتين في الحِفاظ على المَكاسب التي تَحَقَّقَتِ على مدى أكثر من عشرين عاماً، ولكي تتحول هذه المُنجزات إلى نظام مُستقر ضمناً لإستمراره بعد رحيلهم. كان هؤلاء يعدون جزءاً من إرث عهد توكوكاوا، ذلكَ النظام المُستقر والثابت بعزله الطويلة، لذلك كانوا يتطلعون مع إيمانهم بالنظام الجديد إلى نظام مُستقر لا يتغير، يحظى بقبول الجميع، ولأنهم أيضاً تأثروا بالمفاهيم الغربية التي نَظَمَتِ نَفْسَهَا بقوانين معروفة ومُنظمة، فقد قَرروا هُم أيضاً وضع دستور يُجسِد النظام الجديد ويُعبّر عنه ويمنحه المُستقبل (١٠).

ووفقاً لما تَقَدَّم فإنَّ التَغْيِيرات التي شَهِدتها اليابان بعد مرور عشرين عاماً على عهد مييجي قد خَلَقَتِ وعياً سياسياً لدى المُجتمع الياباني، دَعَمَتَهُ الأحزاب والجمعيات السياسية التي تَشَكَّلَتِ ومَثَلَتِ جُزءاً مُهماً من الحِراك السياسي والإقتصادي والإجتماعي التي شَهِدَتَهُ اليابان (١١) كل ذلكَ حَتَمَ سَنَ دستور للبلاد يُلبِّي طموحات ومطالب الشعب الذي بدأ يتطلع لرؤية يابان جديدة.

ياستسلام اليابان في الرابع عشر من آب ١٩٤٥، أصبَحَتِ اليابان لأول مرة في تاريخها خاضعة للإحتلال الأجنبي (١٢)، وألزمت الحكومة اليابانية على الخضوع لتوجهات سلطة الإحتلال مما خَلَقَ نوعاً من الإرتباك والإختلاف بل والتضارب في تنظيم العلاقة بينَ الطرفين. وتُمثَلُ الرغبة الأمريكية في تَغْيِيرِ الدستور الياباني لعام ١٨٨٩ أحد أبرز الأمثلة على ذلك. حيث

بدأت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وفي مُقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تكريس مفهوم إنَّ الأمن والسلام والعدالة لا يُمكن تحقيقهما ما لم يتم وضع حدٍ بل التخلُّص من الأنظمة العسكرية الشمولية، لذا كان على الحكومة اليابانية الجديدة وفقاً لذلك إحترام حقوق الإنسان والمُتمثلة على نحوٍ خاص بحرية العقيدة والفكر والتعبير، وإنضاج الميول الديمقراطية وإتساعها بين الشعب الياباني^(١٣).

من جانب آخر حَدَدَتْ قوات الإحتلال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الهدف الأساس للأمم المتحدة فيما يتعلَّق بيابان ما بعد الحرب بتبني القواعد والشروط المُمكنة التي ستفضي إلى خلق يابان جديدة، لن تُشكل مرة أخرى تهديداً على السلم والأمن العالميين، ولتأخذ دورها كعضوٍ فاعلٍ ومؤثرٍ في الأمم المتحدة^(١٤).

كانت اليابان بحاجة إلى عمليات تحوُّل كبرى من أجل تجاوز الآثار التي ترتبت على هزيمتها المُنكرة في الحرب، ومُواصلَة تحديات التغيير والإستمرارية على كافة المُستويات السياسية والإقتصادية الإجتماعية، إلى جانب تنظيم علاقتها المُضطربة مع قوات الإحتلال التي مثَّلها (ماك آرثر)^(١٥).

على وفق هذه الرؤية المُتشابكة لِيابان ما بعد الحرب، كان واضحاً إنَّ تعديل أو تغيير دستور ميجي، هو السبيل الأمثل لِفك هذا التشابك. وكان لا بُدَّ لهذه التعديلات أن تفسح مجالاً واسعاً أمام المفاهيم الديمقراطية وإصلاح النظام السياسي والإقتصادي والإستعداد لإستيعاب المُتغيرات الإجتماعية التي سيفرزها النظام الياباني الجديد أو بصورة أدق الذهنية السياسية اليابانية الجديدة^(١٦)، دون أن نغفل أن عملية التغيير في بدايتها كانت تمتاز بالبطء الذي يعود إلى تبجيل اليابانيين للتقاليد، وعدم إستيعابهم للتحوُّلات السريعة والمُثيرة، فقد كان تحوُّلاً مُعتماً بعض الشيء في الثقافة السياسية اليابانية^(١٧).

أدرك اليابانيون بشكل عام والنُخب السياسية والثقافية على نحوٍ خاص، عدم إمكانية تأمين إصلاحات جذرية على أساس الآيديولوجيا المورثة من العهود السابقة، لهذا كان التوجه إلى الفكر الفلسفي الأوربي، هو المخرج المُناسب من وجهة نظر هذه النُخبة، ويتم ذلك عبر إستيعاب المدارس الأوربية. وتطابقت هذه الرؤية مع رؤية ماك آرثر، الذي رأى إنَّ النظام الإمبراطوري الذي يُعد جوهر دستور عام ١٨٨٩، وعقيدة التفوق القومي، التي تُؤصل لنظرية الأصل الآلهي للإمبراطور مسئولان إلى حد كبير عن ظهور الفاشية العسكرية اليابانية أو التطرف

القومي التي إمتدت كمنظورية تاريخية منذ عهد مييجي وحتى إستسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية^(١٨)، لذا فإنّ تعديل دستور مييجي أصبح ضرورة حتمية من وجهة نظر الأمريكان، فكانّ الدستور الياباني الجديد الذي بدأ العمل به في ٣ / آيار ١٩٤٧^(١٩).

باتّ واضحاً وفقاً لما تقدم إنّ اليابانيين كانوا بحاجة إلى تشريع دستور للبلاد سواء في عهد مييجي أو بعد إستسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية وخضوعها للإحتلال الأمريكي، ويتّحتم التأكيد على أنّ حاجة اليابانيين إختلفت في مُبرراتها بين دستور ١٨٨٩ ودستور ١٩٤٧، حيث كانّ الأول إستجابة لحاجات الناس ومُتطلباتهم التي بدأت تنضج مع المُتغيرات الإيجابية التي شهدها عهد مييجي، كما إنّ الدستور في هذا العهد يُعدّ نتيجة طبيعية لما تعرّضت له اليابان من ضغوطات القوى الأوربية والأمريكية، وما تركته الحضارة الغربية من آثار شكّلت نقطة إنطلاق نحو إحداث تحولات سياسية وإصلاحات إجتماعية وإقتصادية واسعة. حاول اليابانيون الرد على الحضارة الغربية وضغوطاتها بقبول تلك الحضارة، فاليابان إمتلكث إرثاً خاصاً، ساهم بخلق طبقة جديدة مُتعلمة، وقيم شعبية حديثة، ورغبة نحو تحقيق أعمال مُميزة، مع إيمان راسخ بالعصر الجديد. أدى كل ذلك إلى خلق الظروف المناسبة التي مهدت ومكّنت المُجتمع الياباني من تشريع دستور يُنظم الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية^(٢٠).

أما الحاجة إلى الدستور الثاني الذي شُرِع عام ١٩٤٧، فقد تمثّلت بإتجاهين، الأول: أمريكي يحمل أهداف كبيرة من أجل إصلاحات شاملة، تأتي في مُقدمتها تحويل الحكومة اليابانية إلى حكومة ديمقراطية تُحافظ على السلام وعدم الإتجاه مرة أخرى إلى الحرب. أما الإتجاه الثاني فتمثّله اليابانيون وعلى نحوٍ خاص أولئك القادة الذين أدركوا بعد هزيمة اليابان المُدلة، إنّ هناك ضرورة للخضوع للإدارة والإرادة الأمريكية إذا ما أرادوا أن يُعيدوا لبلدهم الحرية والإستقلال. إنّ إصرار اليابانيين على تجنّب كارثة الحرب والتحول نحو يابان جديدة يتّطلب تجاوز أخطاء اليابان القديمة التي جلبت الهزيمة. وبالرغم من إنّ المُهمة كانت صعبة مع حالة الإرتباك وضبابية الرؤية، إلّا إنّ الشعب الياباني كانّ مُستعداً لتغيير نفسه^(٢١).

● مقارنة بين الدستورين:

- كتابة الدستور:

أصبح إستقرار النظام الجديد راسخاً بإنهاء تَمَرْد (ساتوسوما)^(٢٢) في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٨٧٧، وبدا أن الوقت قد حان لكتابة دستور يُنظّم الحياة في اليابان ويضع حداً للمؤسسات المؤقتة التي حَكَمَت البلاد منذ عام ١٨٦٨، كما كانت هناك رغبة لدى اليابانيين الذين عاشوا خلال قرنين ونصف القرن في أجواء من الإستقرار السياسي الذي أطرته مؤسسات ثابتة لكنها مؤقتة إلى الخروج من تلك الأجواء نحو بُنية سياسية متينة ودائمة. رأى اليابانيون إن هذه الخطوة ستؤثر بلا أدنى شك في الغرب، لأنها ستكشف مدى التقدّم الذي تمّ إنجازه في سبيل قيام النظام المؤسساتي في اليابان^(٢٣).

من الناحية السياسية، فإنّ إنشاء دستور على النمط الغربي كان هدفاً قومياً عاماً، وضرورة هذا المطلب الشعبي تبرره حاجة اليابان لمواجهة الغرب وإجباره على التعامل معها على قدم المساواة. ولا بُد من التأكيد إن إختلاف الرؤى حول توقيت ومحتوى الدستور المُقترح قد اثار الكثير من الإضطراب السياسي. فمن ناحية التوقيت، فإنّ المُدة التي أعقبت عام ١٨٧٣^(٢٤)، شهدت العديد من التطورات السياسية والاجتماعية والتي أنتجت مجموعات سياسية مُعارضة للحكومة، وقد اتخذت تلك المُعارضة طريقتين: تمثّل الأولى بالمُعارضة السياسية من خلال تأسيس الأحزاب والجمعيات المُناوئة للحكومة. أما الوجه الآخر للمُعارضة، فقد إستخدم فيه السلاح لمواجهةها، فنشبت تمردات عديدة وشاعت الإغتيالات السياسية لعدد من المسؤولين الحكوميين. إنضمت كل من المُعارضة اليابانية المُسلحة والمَنضوين تحت راية حركات الحرية وحقوق المواطنين التي إنتشرت في جميع أنحاء البلاد إلى مُطالبة الحكومة بالإسراع في كتابة دستور للبلاد. بينما رأّت الحكومة إن الشعب الياباني بحاجة إلى وقت ليكون مُهيئاً إلى مثل هذه الخطوة^(٢٥).

إختلقت النُجبة المُكلفة لصياغة الدستور في تحديد الأنموذج الذي يُعتمد عليه في كتابة الدستور الياباني الجديد، فمنهم من رأى أن الدستور الألماني هو من يُحقق الرؤية اليابانية لصياغة الدستور المُفترض، ومنهم من رأى أن غايته تكمن في الدستور البريطاني، وآخرين عدّوا الأنموذج الفرنسي مُمكناً لتحقيق أهدافهم في هذا المجال^(٢٦). وبالرغم من إن الأرجحية تصبّ

في الأنموذج الألماني لأنه يوفر الضمانات الكافية للنخبة الحاكمة، إلى جانب توافقه مع فلسفة حكومة ميحي^(٢٧). إلا إن ذلك لم يمنع من إقدام اليابانيين على إتبعات وفود مختلفة إلى أوروبا للإطلاع عن كنب على الأنظمة الدستورية وآلية تطبيقها.

ترأس إيتوهيروبومي^(٢٨) في الرابع عشر من آذار عام ١٨٨٢ الوفد الحكومي للإطلاع على الدساتير الغربية، وكان يُساعده في هذه المهمة تسعة أشخاص آخرين، تنقلوا بين ألمانيا وفرنسا والنمسا وبريطانيا. وقد عاد الوفد في منتصف عام ١٨٨٣، ما يدل على أهمية المهمة التي خرجوا من أجلها. من حيث المحتوى، فقد فضل العديد من المثقفين والسياسيين النظام البريطاني، إلا إن المحافظين قد فضلوا النموذج الألماني، على اعتبار إن النموذج الأول فيه فسحة أكبر من الحريات مما أثار خشيتهم. وكان مؤيدو النموذج الأخير يخشون إنه إذا سمح لكثير من الحريات في الوقت الذي مازالت فيه وجهات النظر السياسية للشعب في مراحلها البدائية، فإن ذلك سوف يترتب عليه ظهور العنف وعدم الاستقرار^(٢٩). لذا توفّر لدى الوفد قناعة تامة بالأنموذج الألماني كأساس للإنطلاق منه نحو صياغة الدستور الياباني الجديد الذي أعلن في ١١ شباط ١٨٨٩^(٣٠). وعلى الرغم من إن إيتوهيروبومي تولى المسؤولية كاملة في كتابة الدستور في عهد ميحي، إلا إنه لا يمكن أن نغفل جهود أولئك المنخرطين في حركة التحرير والتنوير والحدثة وحقوق الشعب. بالإضافة إلى ذلك فإن الوعي السياسي يُعدّ عاملاً مهماً ساهم في التوجه نحو إعداد دستور للبلاد، فقد روج كلا العاملين لتأسيس نظام يتماشى مع ما وصلت إليه الحضارة الغربية وحركة التنوير والحدثة فيها. وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن دستور ميحي كان خليطاً ماهراً من التأثيرات الغربية والفكر والثقافة التقليدية اليابانية^(٣١).

أما دستور عام ١٩٤٧، رأى اليابانيون إن عليهم إصلاح النظام الياباني بعد الحرب من خلال إجراء تعديلات على دستور ميحي وإستحداث مجموعة من القوانين تتلائم مع توجهات قوات الإحتلال وتحتيداً الإدارة الأمريكية المُمثلة بالقائد العام لقوات الإحتلال في اليابان ماك آرثر، وتتمحور هذه التعديلات والقوانين في خلق مناخاً ملائماً أمام الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية بشكل عام. وكانت هذه الرؤية إستجابة لما تضمنه إنذار بوتسدام^(٣٢) وتلميحات الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة مُحتملة.

وتبعاً لذلك، رأت الحكومة اليابانية، إن توسيع صلاحيات البرلمان (الدايت)، ومنح الشعب الياباني مساحة أكبر للمشاركة في العمل السياسي من خلال توسيع دور المرأة، ومراجعة

النظام الانتخابي وتعديله لجعله أكثر تمثيلاً للمجتمع الياباني إلى جانب تخفيض سن الناخبين من خمسة وعشرين سنة إلى عشرين سنة، إن كل هذا سيُرضي ماك آرثر مُمثل قوات الاحتلال في اليابان. إلا إن ذلك لم يحصل بعد ما رأى الأخير إن هذه التعديلات لم تَمس من عَدَم المسؤولين على نمو وتطور النزعة العسكرية العدوانية في اليابان والمُتمثلة بالنظام الإمبراطوري الذي أسسه الإمبراطور بما يُمثلُه من قداسة لا يُمكن تحديدها، لأنه يُمثل الولاء، وقائداً للأمة، وأباً لشعبه، مما مهّد للنخبة السياسية أن تكتسب شرعية أعمالها بإستمالة الإمبراطور إلى جانبها والقيام بأسمه بجميع الأعمال الحكومية. إن عقيدة التفوق القومي التي تَمَخَّصَتْ عن هذه الفلسفة السياسية قد بُنِيَتْ على عقيدة الشنتو^(٣٣) الأكثر إنتشاراً في اليابان التي عَدَتْ الإمبراطور إله الأرض، ويُمثل السلالة الحاكمة منذ بزوغها، وهو يؤدي وظيفته بصفة مُستمرة دون إنقطاع. لهذا طالب ماك آرثر الحكومة اليابانية أن تكون أكثر جدية في صياغة التعديلات الدستورية، وأكثر عمقاً لتجاوز التعديلات الشكلية التي إقترحتها^(٣٤).

إن عدم جدية الحكومة اليابانية في إجراء تعديلات جوهرية على دستور مييجي، دَفَعَتْ وزارة الخارجية الأمريكية، إلى تحديد المبادئ الأساسية التي يجب أن تأخذ بنظر الإعتبار والأهمية من قبل اللجنة المُكلفة بتعديل الدستور برئاسة الأمير فوميارو مونوي^(٣٥)، ولعل أهم ما تَضَمَّنَتْ هذه المبادئ، صلاحيات مجلس النواب، والحد من سلطة مجلس شورى الإمبراطور وإعادة تشكيله على أسس ديمقراطية، وتحويل الإمبراطور إلى سلطة رمزية، والفصل بين السلطات بشكل فعلي، وتكريس السلطة المدنية وتحييد الجيش إلى جانب تفعيل مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، ومنح الشعب صلاحية تعديل الدستور وفق إستفتاء يَسْتند إلى الأسس الديمقراطية، إجمالاً كانت الولايات المتحدة الأمريكية تُهدف إلى فرض الديمقراطية من خلال البدء سريعاً بمجموعة عريضة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تُهدف إلى تغيير البنية الثقافية اليابانية^(٣٦).

وأمام جدية الإدارة الأمريكية وإصرارها على إجراء تعديلات جوهرية لدستور مييجي، وتلويحها بإستخدام كل صلاحياتها بإجراء التعديلات وفق رؤيتها في حال فشَل اليابانيون في ذلك، حاولت الأحزاب اليابانية العريقة منها أو التي تشكلت بعد الحرب^(٣٧) أن تعدّ مسودات تتضمن تعديلات مُفترضة لدستور مييجي، ومن الطبيعي كانت مقترحات هذه الأحزاب تتوافق مع إيديولوجية كل حزب من هذه الأحزاب مما جعلها تختلف في أطروحاتها مع بعضها البعض، حيث

ذَهَبَ الإتجاه الإشتراكي إلى تعديلات جوهريّة، وصلت إلى إلغاء النظام الإمبراطوري الذي يُعدّ تاريخياً مُرتكز النظام السياسي الياباني. بينما ذَهَبَت الأحزاب الليبرالية والمُحافظة إلى تعديلات بسيطة^(٣٨).

من جانبٍ آخر توصلت لجنة جوجي ماتسوموتو (Joji Matsumoto)^(٣٩) في ٤ / كانون الثاني ١٩٤٦ إلى مسودة للتعديلات على دستور ميحي، ولم تكن هذه المسودة إلا بمثابة أوراق جديدة تتضمن بنود قديمة. لذلك سارع ماك آرثر إلى رفضها في ٣ / شباط ١٩٤٦ مُدركاً في ذات الوقت إن الحكومة اليابانية غير جادة في القيام بإصلاحات دستورية، خصوصاً وإنها تعيش في حالة من الإرتباك، مما دعاه إلى تكليف هيئة أركانه بوضع مشروع للدستور الياباني الجديد والتي أنجزت مهمتها في ١٠ / شباط ١٩٤٦، وأعلنت الحكومة اليابانية موافقتها عليه مُرغمة في ٢ / آذار ١٩٤٦ بعد أن رفض الجانب الأمريكي وبشكل حاسم كل المُحاولات اليابانية لِمَنحها فسحة من الوقت لدراسة المسودة أو إجراء تعديلات عليها. وإستناداً إلى ذلك، قَدِمَت حكومة يوشيدا الأولى مسودة الدستور في الجلسة التسعين لمجلس النواب ٢٠ / حزيران ١٩٤٦ بموجب أمر إمبراطوري، وتمت مناقشتها لِمُدّة شهرين، بعدها تبنى مجلس النواب الياباني الدستور الجديد في ٢٤ / آب ١٩٤٦ بأغلبية (٤٢١) صوت مُقابل (٨) أصوات فقط، ثم أرسلت إلى مجلس شوري الإمبراطور الذي أخذ ما يُقارب (٤٥) يوماً في مناقشة مسودة الدستور، وقد أُجريت عليه بعض التعديلات البسيطة، ثم تمت المصادقة عليه في جلسة خاصة حضرها الإمبراطور في ٢٩ / تشرين الأول ١٩٤٦ بأغلبية (٢٩٨) صوت مُقابل صوتين فقط. وقد قَرَرَت الحكومة اليابانية الإعلان عن الدستور الجديد في ٣ / تشرين الثاني وهو يوم عيد ميلاد الإمبراطور، وأصبح سارياً في ٣ / مايس ١٩٤٧^(٤٠).

ورغم الإختلاف الواضح والجوهري بين دستور عام ١٩٤٧ مُقارنةً مع دستور ميحي، فإن دستور ما بعد الحرب قد وُلِدَ من رحم المادة (٧٣) من دستور ميحي، والتي نصّت: " عندما تطرأ ضرورة في المُستقبل تدعو إلى تعديل نصوص الدستور الخاص، يصدر أمر إمبراطوري لتقديم مشروع بهذا الشأن إلى البرلمان الإمبراطوري... ". وعلى ضوء ذلك فإن الدستور الجديد حافظ على الإستمرارية القانونية مع الدستور القديم^(٤١).

بعد أن إستعرضنا بشكل موجز مراحل كتابة الدستورين اليابانيين ١٨٨٩ و ١٩٤٧ من حيث الوقت والمُبررات، نلج فيما يلي في دراسة مُقارنة لكلا الدستورين ابتداءً من مُقدمتيهما

مروراً بأبواب كل منهما التي عالجت بُنية الدولة اليابانية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- مُقدمة الدستورين:

قُدِّمَ دستور ١٨٨٩ على إنه هبة من الإمبراطور الذي ورثَ حق السيادة على الدولة من أجداده، وسيترك هذا الحق إرثاً لأبنائه، وحددَ كيان الدولة اليابانية الحديثة، ووضعَ قانوناً أساسياً يعتمدُهُ الشعب الياباني لتنظيم حياته، وتقررَ بموجبه إفتتاح البرلمان في اليوم الأول الذي يُصح فيه الدستور نافذاً، تأكيداً على أهمية البرلمان، الذي منحه حق النظر في التعديلات التي سيقترحها الإمبراطور وخلفائه، وألزمَ الشعب بالولاء المُطلق لهذا الدستور، إذ نصَّ في هذا المجال على: " سيكون وزراء دولتنا الذين يعملون بأسمنا مسؤولين عن تنفيذ الدستور الحالي وعلى رعايانا الحاليين وذريتهم يقع واجب الولاء لهذا الدستور ^(٤٢) ".

أما مُقدمة دستور عام ١٩٤٧ فقد حُوِّلت السلطة بيد الشعب أو من ينوب عنه بالانتخاب، والتأكيد على التعاون السلمي مع جميع الأمم، وأن تعم الحرية في جميع ربوع الأرض اليابانية، وعدم السماح مرة أخرى لأي حكومة أن تعود باليابان إلى الحرب، وتعدّ الحكومة وديعة مقدسة للشعب، تستمد سلطاتها من الشعب، ويُمارس مُمثلوا الشعب سلطاتها، ويتمتع الشعب بمناصبها، ولا يتم إعتقاد أو التعامل مع أي قوانين أو تشريعات أو مراسيم تتعارض مع مبادئ الدستور الجديد. كما أكدت مُقدمة الدستور على المحبة والسلام والتطلع لتيوء اليابان مكانة مُشرفة بين الأمم، وأقرت على حق جميع الشعوب العيش بسلام مُتحررة من الخوف والظلم. وتعهّد الشعب الياباني من خلال هذه المُقدمة بتحقيق المُثل العليا والأهداف السامية بكل ما أوتي من إمكانيات ^(٤٣). ويبدو جلياً إنّ التأثير الأمريكي وفلسفته خلال مرحلة الإحتلال واضحة في إعداد وصياغة هذه المُقدمة التي تُكرس مبدأ التخلي النهائي عن الحرب من أجل السلام واحترام الشعوب الأخرى في تقرير مصيرها.

أما من حيث عدد المواد التي تضمنها الدستورين فقد تكوّن دستور عام ١٨٨٩ والذي عُرفَ بـ (دستور ميحي) من سبعة أبواب و (٣٦) مادة بينما تضمّن دستور عام ١٩٤٧ والذي عُرفَ بدستور السلام نيهونكوكو كينبو (Nihonko kuKenpo) من (١٠٣) مادة مُوزعة

على (١١) فصلاً. ويُبين الجدول أدناه مُقارنة في عدد المواد وحسب العنونات لكل فصل أو باب من أبواب الدستورين^(٤٤).

جدول (١) يوضح عدد المواد لدستوري ١٨٨٩ و ١٩٤٧ وحسب العنونات^(٤٥)

العنوان	عدد المواد في دستور ميجي	الباب	عدد المواد في دستور ١٩٤٧ أو دستور السلام	الفصل	الملاحظات
الإمبراطور	١٧	الأول	٨	الأول	
حقوق وواجبات الرعايا	١٥	الثاني	٣٠	الثالث ^(٤٦)	هذا الفصل في دستور عام ١٩٤٧ حمل عنوان حقوق الشعب وواجباته
البرلمان	٢٢	الثالث	٢٤	الرابع	
الوزارة	٢	الرابع	١١	الخامس	
القضاء	٥	الخامس	٧	السادس	
المالية	١١	السادس	٩	السابع	
قواعد إضافية	٤	السابع	٤	الثامن	عنوان هذا الباب في الدستور الحكومات المحلية
-	-	-	١	التاسع	عنوانه التعديلات
-	-	-	٣	العاشر	عنوانه القانون الأعلى
-	-	-	٤	الحادي عشر	عنوانه مواد إضافية أو تكميلية

- الإمبراطور

يَتَّضح من الجدول أعلاه أن الإمبراطور في دستور ميجي شغل سبعة عشر مادة من مجموع مواد الدستور والبالغة ستة وسبعون مادة، أي بمعدل ٢٦,٥% من مواد الدستور، بينما تضمن دستور عام ١٩٤٧ ثمان مواد للإمبراطور من مجموع مائة وثلاثة مواد، أي بمعدل ٧,٩% من مواد الدستور. مما يدل على المكانة المُتميزة التي حظي بها الإمبراطور في الدستور

الأول، مقارنةً بالدستور الثاني، ولا تكمن هذه الأهمية فيما ذُكِرَ أعلاه فقط، بل تبدو واضحة وجلية فيما تضمنته هذه المواد.

ففي دستور ميحي مُنِحَ الإمبراطور حق ملكية إمبراطورية اليابان، وحُكِمَها إلى عهود غير مُنتهية من قِبَل سلالة الأباطرة المتوارثين (مادة ١)، وحُصِرَ هذا الحق على النسل الإمبراطوري من الذكور فقط (مادة ٢)، وتُعدّ ذات الإمبراطور، مُقدسة ومصونة (مادة ٣)، ويُمارس سُلطاته التشريعية بموافقة البرلمان الإمبراطوري (مادة ٤)، الذي يتَّحَكَم فيه الإمبراطور من خلال الدعوة لإنعقادِه وإفتتاحِه وتعطيلِه. وللإمبراطور الحق في أن يُطلب بإعداد القوانين وتنفيذها والمُصادقة عليها (مادة ٦). كما لهُ الحق في إصدار مراسيم إمبراطورية لمواجهة الحالات الطارئة التي تمس الأمن العام أو تجنّب الكوارث (مادة ٨). وللإمبراطور صلاحية تحديد شكل النظام الإداري مثل مرتبات الموظفين سواء المَدنيين أو العسكريين، وتعيين الموظفين أو فصلهم (المادة ١٠). ويتولى الإمبراطور بموجب (المادتين ١٢، ١١) القيادة العامة للجيش والبحرية، ويُحدد نظاميهما. ولهُ الحق في إعلان الحرب وعقد المُعاهدات (المادة ١٣، ١٤). كما يُنعم الإمبراطور بموجب (المادتين ١٥، ١٦) بألقاب البسالة ومنح الرتب والأوسمة، ويأمر بالعفو العام وتخفيف العقوبات. ومنحتُ المادة الأخيرة (المادة ١٧) للإمبراطور الحق في تأليف مجلس وصاية يُمارس بأسمه جميع السُلطات التي يتَّمتع بها الإمبراطور^(٤٧). وهكذا يتضح إنَّ السيادة في دستور ميحي بيد الإمبراطور كونها أرث من الأجداد، وستُترك للأبناء.

إنَّ تحديد وضع الإمبراطور بهذا الشكل، ناجم عن رغبة القادة السياسيين في ذلك الوقت في مُمارسة السُلطة بأسم الإمبراطور، بوضعه على قاعدة آلهية مُطلقة. وعُدَّ إعلان الدستور بهذه الكيفية، مُصالحةً بين قادة ميحي السابقين والديمقراطيين الليبراليين المُعاصرين الذين كانوا يُقاومون تركيز السُلطات في يد الإمبراطور. إستناداً لذلك، إحتوى الدستور بشكلٍ واضح عناصر مؤسسية غير ديمقراطية، إلى جانب حقوق ديمقراطية وإن قُيدت بالقانون. ويتضح أيضاً من خلال قراءة مُتأنية لدستور ميحي، إنَّ السياسة في ظل هذا الدستور كانت مُتأثرة بشكلٍ كبير بعلاقة السُلطة بين هاتين المجموعتين بغض النظر عن الرغبة الشخصية للإمبراطور وسُلطاته المرسومة^(٤٨).

وينطوي دستور ميحي على ثنائية في تفسير مفهوم طبيعة الإمبراطور، فمن ناحية يُمكن عدّ الإمبراطور وفق نصوص الدستور حاكماً مُطلقاً يعلو حتى على الدستور، ومن ناحيةٍ أخرى، فإنَّ

الإمبراطور محدود الصلاحيات لتقييده بالنصوص الدستورية. ساهمت هذه الثنائية في إجتذاب اليابانيين من مختلف القناعات السياسية من الوقوف إلى جانب حكومة مييجي، سواءً من المحافظين أم من مُناصري الحرية الشعبية والديمقراطية، أمام هذه الجدلية التي سادت الواقع السياسي الياباني بعد عام ١٨٦٨، تَمَكَّن إيتوهيروبومي، الذي يُعدّ مهندس بنية النظام الإمبراطوري في عهد مييجي، ومُنْتَج دستور عام ١٨٨٩، من دمج وبشكل عضوي، بين عقيدة تقديس الإمبراطور ونظرية "الإمبراطور العضو"، التي تعني بأن الإمبراطور ليسَ إلاً فرداً من أفراد الشعب (٤٩).

أما في دستور عام ١٩٤٧، فقد تَقَلَّصَ دور الإمبراطور السياسي إلى مُجرد رمز للدولة^(٥٠)، وتبعاً لذلك تَخلى الإمبراطور الياباني رسمياً وعلى الملأ في ١/ كانون الثاني ١٩٤٧ عن أية مطالب أو إدعاءات تَضفي عليه مركز القداسة، وإنه ليسَ " مُنزلاً من السماء " ^(٥١)، وعلى أثر ذلك صدرَ في ٢٦/ تشرين الأول ١٩٤٧، قانوناً يُلغي جريمة الطعن في الذات الإمبراطورية، ليتحول الإمبراطور بذلك إلى مجرد رمز يستمد وضعه من إرادة الشعب، وعُدَّ هذا التحول أحد أهم التغيرات في الهيكل السياسي الياباني، ليغير بذلك رؤية اليابانيين للماضي والحاضر ^(٥٢).

وأوكلتُ إلى الإمبراطور مهمة تعيين رئيس الحكومة الذي يُرشحه البرلمان، وكذلك تعيين القاضي الأعلى للمحكمة العليا (المادة ٦)، لكنه لا يملك سلطات تتعلق بالحكومة (المادة ٤). وله عشرة مهام أخرى بموجب (المادة ٧) يؤديها بناءً على نصيحة الوزارة وموافقتها وهي: إصدار تعديلات الدستور والقوانين والأوامر الوزارية والمعاهدات، دعوة البرلمان للإنعقاد، حل مجلس النواب، إعلان الانتخاب العام لأعضاء البرلمان، التصديق على تعيين وإقالة وزراء الدولة وسائر الموظفين الرسميين وفقاً لنص القانون، تفويض وإعتماد السفراء والوزراء المُفوضين، التصديق على العفو العام والخاص، تخفيف العقوبات وإرجاء التنفيذ وإعادة الحقوق، منح الأوسمة والنياشين، التصديق على وثائق التصديق وغيرها من الوثائق الدبلوماسية وفقاً لنص القانون، و إستقبال السفراء والوزراء الأجانب وتأدية الإحتفالات الرسمية. وبالرغم من هذه المهام التي تبدو واسعة والتي أوكلتُ إلى الإمبراطور بموجب الدستور الجديد إلا أنها تبقى شكلية وغير مؤثرة في الحياة السياسية ^(٥٣).

- الحقوق والواجبات

إنَّ ما يُثير الإنتباه في مضامين المواد الخاصة بحقوق وواجبات الشعب، هو التَّحول الواضح في الشكل والمضمون، فقد تغيَّرَ عنوان الباب الذي يُعنى بهذا الأمر من حقوق وواجبات الرعايا في دستور مييجي إلى (حقوق الشعب وواجباته)، مما يُعطي دلالة واضحة على أهمية المكانة التي باتَ الشعب يحتلها في تحديد السُّلطة السياسية والإجتماعية بعدَ عام ١٩٤٥.

وعلى الرغم من أن دستور مييجي قد تضمَّنَ في نصوصه حقوق الفرد الياباني وحرية العمل والإقامة والفكر والإعتقاد والملكية إلَّا أنها أي هذه النصوص قد قُيِّدَتْ بعبارة (وفقاً لنصوص القانون) مما فسَّحَتْ المجال للسُّلطة بتفسير هذه المواد وفقاً لمصالحها^(٥٤). كما يجب الإقرار بأن إعلان حقوق الشعب في الدستور لم يكن إلا ضمن الإطار الدستوري والقانوني وتُفسِّر لنا المادة (٣١) منه ذلك: حيث تنص: " لا يجوز أن تؤثر المواد الواردة في هذا الباب (الباب الثاني - حقوق الرعايا وواجباتهم) على مُمارسة السُّلطات المسندة للإمبراطور في زمن الحرب أو في حالة الطوارئ الوطنية " ^(٥٥) إلَّا أن ذلك لا يمنع من القول إن تلك المواد عُدَّت تحوُّلاً في الفكر السياسي والإجتماعي في ذلك الوقت إذا ما تمَّ تقييمها ضمن سياقها التاريخي.

أما في دستور ما بعدَ الحرب فقد شهدت حقوق وواجبات الشعب تغييرات جذرية، حدَّدت موقع الفرد الياباني في النظام السياسي والإجتماعي بشكلٍ مُغاير تماماً عما كان عليه قبل الحرب، فجاء الدستور الجديد ليؤكد سيادة الشعب، والتأكيد على الحقوق الفردية باعتبارها مُعبراً حقيقياً عن المفاهيم الديمقراطية وإنها أبدية ولا يجوز إنتهاكها، وبموجبها أصبح التعامل مع أبناء الشعب كأفراد متساويين في الحقوق والواجبات، لذا تمَّ حظر كل أنواع التمييز على أساس الجنس أو الدين (المادة ١١)^(٥٦). فقد ضمن الفرد الياباني (المادة ٢٥) أن يقرأ ويكتب ويقول ما يُريد، وأن يعيش أينما يُريد، وأن يتزوج من يشاء، ويصوت لقاداته السياسيين، وأن يعبد كيف ومتى ومن يشاء، وأن يُقاضي الدولة بشأن التعويض في حالة إعتقاله عن طريق الخطأ، ومنع الإعتقال دون أمر قضائي، إلى جانب الحرية في التجمع والمُعارضة. لذلك فإن (حقوق الإنسان) كانت المفهوم السائد في اليابان، سُرعان ما تُثار متى ما حصل فعل إستبدادي من قبل السُّلطات ودُكر في الصحف. وبمعنى آخر أصبح حُكم وسيادة القانون حقيقة ملموسة في اليابان ^(٥٧).

- السُّلطة التشريعية

بالرغم من إن السُّلطة التشريعية (الدايت)، في دستور ميحي والذي عُرفتْ بـ (البرلمان الإمبراطوري) قد شَغَلَتْ حيزاً مُهماً في بنود الدستور، حيث احتلَّ الباب الثالث منه، الذي تَضَمَّنَ (٢٢) مادة، إلا إن دوره كان محدوداً بعد أن قُيِّدَ بالمادة (٣٧) والتي نصَّت: "كُل قانون يَحْتَاج إلى موافقة البرلمان الإمبراطوري" ^(٥٨). وإذا ما علمنا أن البرلمان الإمبراطوري يتألف بموجب المادة (٣٣) من مجلسين، مجلس النبلاء ومجلس النواب، وإنَّ الأول يتألف من أعضاء الأسرة الإمبراطورية وطبقات النبلاء من الأشخاص الذين يُعِينُهُم الأباطور. أما الثاني فأعضاؤه مُنتخبين من قِبل الشعب ويُدعى بموجب المادة (٤١) للإجتماع في كل عام، وتستمر دورته بموجب المادة (٤٢) لِمُدَّة ثلاثة أشهر، ويجوز إذا أقتضى الأمر إطالة هذه المُدَّة بأمر إمبراطوري، إلى جانب ذلك فإنَّ للأباطور كل الصلاحيات في دعوة البرلمان للإنعقاد وأفتتاحه، وإنهاء دورته وحتى تعطيله وحله (المادة ٧). إذا ما علمنا كل ذلك نفهم محدودية الدور الذي يضطلع به البرلمان في عهد ميحي ^(٥٩). ولا بُدَّ أن نؤكد إنَّ إنشاء البرلمان (Diet) في عام ١٨٩٠ في اليابان يُعدُّ إيذاناً لبدء الحياة النيابية والتي مثَّلت عَصَباً مُهماً في الحياة السياسية اليابانية، ومُنَحَّ الشعب الحرية ولو بشكل محدود في إختيار من يُمثله.

أما السُّلطة التشريعية في دستور ١٩٤٧ فقد مثَّلتها (الدايت)، وعَدَّ السُّلطة العُليا في الدولة، والجهة الوحيدة المُخولة بإصدار القوانين والتشريعات (المادة ٤١) ويتألف من مجلسين (النواب والمُستشارين) (المادة ٤٢). ويتألف المجلسان من أعضاء يُمثَلون جميع الشعب ويتحدد عدد أعضاء كل من المجلسين بواسطة قانون (المادة ٤٣). أما مؤهلات أعضاء المجلسين وناخبهم فيُحددون بقانون دون أن تكون هناك تفرقة بسبب العنصر أو الطائفة أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو منشأ الأسرة أو التعليم أو المُلكية أو الدخل (المادة ٤٤). ويُعفى أعضاء المجلسين من الإعتقال في أثناء دورة إنعقادهما إلا في الحالات التي ينص عليها القانون، والأعضاء الذين يُعتقلون قبل الدورة يجب أن يُطلق سراحهم خلال فترة الدورة بناءً على طلب من المجلس (المادة ٥٠). ولا تصحُّ أعمال أحد المجلسين إلا إذا حضر ثلث الأعضاء أو أكثر (المادة ٥٦). ويجب أن تُعرض الميزانية على مجلس النواب أولاً (المادة ٦٠) ^(٦٠)، وبموجب ذلك تغيَّر صُنع القرار في البلاد إلى الدايت. وبذلك يكون الدايت قد أنهى كل المراكز التنافسية للسُّلطة التي كانت سائدة في نظام ما قبل وأثناء الحرب، مثل المجلس العسكري

والمجلس السري ومجلس النبلاء. إلى جانب ذلك فإن موظفو المحكمة العليا والبيروقراطيون صاروا تابعين لرئيس الوزراء الذي ينتخبه مجلس النواب من بين أعضاء المجلس. وأستبدل بالإضافة إلى ذلك مجلس النبلاء بمجلس تشريعي مُنتخب، وتكون سلطات المجلس الأعلى تابعة لسلطات مجلس النواب^(٦١) والدايت له أن ينظر في نهج الوزارة، ويُراقب مؤسسات الدولة، ويُصدّق على المعاهدات (المادة ٦١)، ومن بين أعضائه يتم إختيار رئيس الوزراء الذي يُكلّف بتشكيل الحكومة، والذين يجب أن تكون غالبيتهم من أعضاء الدايت^(٦٢). ولضمان بقاء مسؤولية سن التشريعات بشكل قاطع بيد مُمثلي الشعب المُنتخبين، فقد عدّ الدستور الجديد الدايت أعلى أجهزة السُلطة في الدولة، وإنه الوحيد المُفوض بسن القوانين، وفيه تكمن السُلطة السيادية^(٦٣).

– السُلطة التنفيذية (الوزارة)

في دراسة للمواد الدستورية لدستور عام ١٨٨٩ التي عالجت السُلطة التنفيذية، يتضح أن دورها السياسي كان هامشياً، حيث تمّ تداولها بمادتين فقط (٥٥ ، ٥٦)^(٦٤) من الباب الرابع من الدستور أعلاه. إقتصرت مهمة الوزراء على تقديم المشورة إلى الإمبراطور مع تحمّلهم المسؤولية لما يُقدموه، وألزموا بموجب المادتين أعلاه، بالتوقيع كفرد أو مجموعة، على جميع القوانين والتشريعات والمراسيم الإمبراطورية المُتعلقة بشؤون الدولة. ولم تكن الحكومة قادرة على الحفاظ على مكانتها كونها خاضعة للقيود التي يفرضها البرلمان الإمبراطوري. فضلاً عن ذلك فإن وزراء الدولة كانوا مسؤولين أمام الإمبراطور وليس أمام البرلمان. وكان من بين مُستشاري الإمبراطور فضلاً عن وزراء الدولة ما يُعرف بالمجلس السري أو المجلس الخاص الذي أوصى به الدستور (المادة ٥٦)، والتي نصّت على: " يجب على أعضاء المجلس الخاص وفقاً لنصوص تنظيم هذا المجلس أن يتناقشوا في المسائل الهامة للدولة عندما يستشيرهم الإمبراطور، إلى جانب أمين الختم السري وجينرو^(٦٥)، ورجال الدولة الكبار الذين لم تُحدد لهم النصوص الدستورية ". هؤلاء جميعاً لم يخضع أي منهم لأي قيود من البرلمان الإمبراطوري. مع هذا، فإن كل منهم كان يؤدي واجباً مُعيناً فيما يخص المسائل الكبيرة مثل ترشيح رؤساء الحكومة^(٦٦).

أما في دستور عام ١٩٤٧، فقد تمّ تداول الحكومة ب (١١) مادة، من (٦٥ – ٧٥)^(٦٧) من الفصل الخامس من الدستور أعلاه. وأشترط الدستور في هذا الجانب، أن تكون الحكومة بما فيها رئيس الوزراء جميعهم أو غالبيتهم أعضاء في الدايت الياباني، ومن المدنيين،

وهم جميعاً أمام مسؤولية مشتركة تجاه الدايث، ومنح رئيس الوزراء إقالة وزراء الدولة وفق ما تقتضيه المصلحة القومية (المادة ٦٨)، كما حوّل الدستور بموجب (المادة ٧٢)، كونه مُمثلاً لمجلس الوزراء، أن يُقدم مشاريع القوانين، والتقارير الوطنية عن الشؤون العامة والعلاقات الخارجية لمجلس النواب، ويُمارس الرقابة والإشراف على مختلف المفاصل الإدارية. وقُيّد الدستور بموجب (المادة ٧٥) الإجراءات القضائية بحق الوزراء إذا اقتضى الأمر لأي سبب كان بموافقة رئيس الوزراء، مع ضرورة إتخاذ هذا الإجراء وفق معايير تتسم بالعدالة^(٦٨).

- القضاء

إتخذ القضاء شكلاً مُغايراً في دستور ١٩٤٧، فبعد أن كانت السُلطة القضائية في دستور ميجي تُمارس سُلطاتها بموجب (المادة ٥٧) بأسم الأباطور ويُعين القضاة من بين الذين يملكون المؤهلات التي نصّ عليها القانون (المادة ٥٨). وبموجب (المادة ٦١) تمّ فصل محكمة المنازعات الإدارية عن محاكم القضاء الأخرى للبت في الإنتهاكات التي تصدر من جانب السُلطات الإدارية، مما يعني أن أي خرق للقانون من قِبَل السُلطات الإدارية لا يُمكن مُحاسبتها عليه من قِبَل المحاكم القضائية الأخرى، على إعتبار إن السُلطات الإدارية لها محكمتها الخاصة بها^(٦٩). أما القضاء في دستور ما بعد الحرب فقد أصبح مُستقلاً عن وزارة العدل، وفرعاً مُساوياً لغيره من فروع الحكومة، وتعدّ المحكمة العليا اليابانية هي المُخولة في الفصل النهائي في الأمور المُتعلّقة بالقوانين وإدارة نظام المحاكم. ولضمان إستقلال القضاء كونه يُمثل السُلطة الثالثة، مُنحت سُلطته للمحكمة العليا وللمحاكم الأدنى منها وفق ما يؤسس لها القانون (المادة ٧٦). وصارت المحكمة العليا الملاذ الأخير لتقرير دستورية أي قانون. وتمّ إبطال محكمة الدعاوى القضائية الإدارية مما جعل من الضروري نقل النزاعات التي تشمل المؤسسات الحكومية إلى المحاكم القضائية^(٧٠)، كما أشرط الدستور بموجب (المادة ٨٠) على مجلس الوزراء تعيين قضاة جميع المحاكم الأدنى من المحكمة العليا من الأشخاص الذين تُسميهم المحكمة العليا، مع توفير ضمانات مادية ومعنوية للقضاة سواء في المحكمة العليا أو المحاكم الأدنى ليكونوا في منأى من أي ضغوط مُمكن أن يتعرضوا لها^(٧١).

- تعديل الدستور

إهتَمَّت المواد الثلاث (٧٣، ٧٤، ٧٥) من الباب التاسع في دستور عام ١٨٨٩ بتعديل الدستور. فقد إشتَرَطَت المواد أعلاه وجود ضرورة يَتَوَجَّب على أثرها تعديل الدستور، ويُحتم ذلك صدور أمر إمبراطوري بتقديم مشروع بهذا الشأن إلى البرلمان الإمبراطوري، ولا يحق لمجلس البرلمان (النواب والنواب)، مناقشة مشروع التعديل ما لم يكتمل نصابه المُتمثل بثلاثي مجموع عدد الأعضاء. ولا تَعَدَّ الموافقة على أي تعديل شرعية ما لم تحصل موافقة لا تقل عن ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين. كما لا يجوز تقديم أي تعديل لقانون القصر الإمبراطوري إلى البرلمان لمناقشته. ولا يُمكن تعديل أي نص من نصوص الدستور بواسطة قانون يصدر من القصر الإمبراطوري (المادة ٧٤). ومن الإجراءات المهمة التي حددها الدستور بهذا الشأن فيما يخص التعديلات، فقد أُلزِمَت (المادة ٧٥)، بعدم إجراء أي تعديل في الدستور أو في قانون القصر الإمبراطوري خلال فترة قيام وصاية على العرش^(٧٢).

أما دستور عام ١٩٤٧، فقد إهتَمَّت المادة (٩٦) من الفصل التاسع منه بشأن التعديلات، وبموجبها فإن تعديلات الدستور يتولاها الدايت بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين (النواب والمُستشارين) أو أكثر، ثم تُقدَّم إلى الشعب للتصديق عليها وفق إستفتاء يُجرى لهذا الغرض، ويتتضي هذا التصديق موافقة بأغلبية مُطلقة لجميع الأصوات المُقتَرعة في إستفتاء خاص أو عام يُحدده الدايت. بعد ذلك يُعلن الإمبراطور بإسم الشعب التعديلات بعد التصديق عليها مباشرةً كجزء غير مُنفصل من الدستور^(٧٣).

- المالية

عالج الباب السادس من دستور ميجي الأمور المالية، وخصص لها إحدى عشر مادة (٦٢-٧٢). وتُعَدَّ المالية جزء من سُلطات البرلمان الإمبراطوري التي يتقاسمها المجلسان المكونان له. بموجبِه لا تستطيع الحكومة فرض ضرائب جديدة أو تعديل فئات ضريبية إلا بموافقة البرلمان (المادة ٦٢)، كما على الحكومة أن تعرض للبرلمان كل عام مشروعاتها وخططها الخاصة بالنفقات والإيرادات وأن تُقدمها على شكل ميزانية (المادة ٦٥)، و لا يُمكنها عقد القروض الوطنية والتعاقد على ديون أخرى لحساب الخزانة الوطنية بغير هذه الموافقة. وبموجب (المادة ٧٠)، يُسمح للحكومة عندما لا يكون البرلمان مُنعقدًا في حالة الضرورة

المُلحة التي تدعو للمُحافظة على الأمن العام أن تتخذ جميع التدابير المالية اللازمة بواسطة مرسوم إمبراطوري، على أن تُعرض هذه الإجراءات على البرلمان الإمبراطوري في دورته التالية، ويجب عندئذ الحصول على موافقته عليها. من جانبٍ آخر، فُرضت قيود على البرلمان للحد من سيطرته على الناحية المالية، وأبرز هذه القيود ما نصت عليه المواد (٦٦، ٦٧، ٧١)، فقد سمحت الأولى للحكومة أن تستوفي نفقات القصر الإمبراطوري في كل عام من الخزانة الوطنية دون موافقة البرلمان إلا إذا اقتضت الضرورة زيادة هذه النفقات. أما (المادة ٦٧)، فلم تُجيز للبرلمان الإمبراطوري أن يرفض أو يُخفض بدون موافقة الحكومة على المصروفات التي أصبحت ثابتة والتي جعلها الدستور تتركز على السلطات الخاصة بالإمبراطور. وأجازت (المادة ٧١)، للحكومة العمل بالميزانية القائمة إلى العام التالي في حالة عدم الإقتراع على الميزانية من قبل البرلمان الإمبراطوري أو عندما لا تكون الميزانية قد أصبحت مُعدة فعلاً^(٤٧). إجمالاً يُمكن القول إن سلطة البرلمان على الحكومة في النواحي المالية كانت تقتصر، على منع الأخيرة من إجراء أي زيادة في الإيرادات.

وقيد الفصل السابع الأمور المالية في دستور عام ١٩٤٧، والذي تضمن تسع مواد (٨٣-٩١). ويلاحظ من خلال دراسة نصوص هذه المواد وجود تشابه تشريعي في بعضها مع ما تم إقراره في دستور عام ١٨٨٩، فلم يسمح للحكومة بفرض ضرائب جديدة أو تعديل القائم منها إلا عن طريق تشريع جديد (المادة ٨٤)، كما على الحكومة أن تُعدّ وتُقدم إلى الدايت ميزانية سنوية للنظر فيها وإقرارها (المادة ٨٦)، وللحكومة لتغطية عجز غير متوقع في الميزانية استخدام الإحتياطي المالي لسد هذا العجز على أن تحصل لاحقاً على موافقة الدايت الوطني لجميع المدفوعات من الصندوق الإحتياطي (المادة ٨٧). وشهدت الإجراءات المالية تغييرات جوهرية، تمثلت ببعض المواد التي نصت على أن جميع مُمتلكات البيت الإمبراطوري تكون مُلكاً للدولة، وجميع نفقات البيت الإمبراطوري يُخصصها البرلمان في الميزانية (المادة ٨٨)، وخضعت جميع نفقات الدولة وإيراداتها إلى رقابة صارمة بموجب (المادة ٩٠)، حيث خولت ديوان المُحاسبة، مُراجعة الحسابات النهائية لكل عام، وتتولى الوزارة تقديمها إلى الدايت مُرفقة ببيان المُراجعة خلال السنة المالية التي تعقب مباشرة الفترة التي جرت فيها هذه الحسابات. وألزمّت (المادة ٩١) فترات الدايت بعرض الموارد المالية الوطنية على الشعب وخلال فترات

منتظمة أقلها سنوياً^(٧٥). يتضح مما تقدم إن الإجراءات المالية تُمارس وفقاً لما يُحددهُ الدايت، مع وجود سُلطة رقابية مُختصة ومُستقلة إلى جانب الرقابة الشعبية.

- التخلي عن الحرب

أدرك الأمريكيون إن دستور ميجي قد فَسَحَ المجال واسعاً لتقوية الناحية العسكرية في الدولة اليابانية، عندما إستبعدَ الوزارة من سلطة القيادة العليا للقوات المسلحة، ومنحها للإمبراطور بموجب (المادة ١١) " للإمبراطور القيادة العليا للجيش والبحرية " ويُساعدُهُ في هذه المهمة مُستشارون هُم، رئيس أركان حرب الجيش، ورئيس هية أركان البحرية، ووزير الجيش، ووزير البحرية. وقد بدا هذا النظام مُجتمعاً بما عُرفَ بهيئة رئاسة أركان حرب الجيش، والتي إمتلكَت صلاحيات باتخاذ أي عمل دونَ إنتظار موافقة مجلس الوزراء، كما يُتيح لهذه الهيئة إسقاط أي حكومة، وذلك بالإمتناع عن ترشيح أي عسكري لمنصب وزير الجيش أو وزير البحرية، أو بسحب هذين الوزيرين أو أحدهما من الوزارة^(٧٦).

منحت هذه الصلاحيات الدستورية للمؤسسة العسكرية اليابانية بالإستحواذ على السلطة تدريجياً، وبدا ذلك جلياً مع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، بظهور حقبة جديدة من السياسة الإستبدادية والتوسع العسكري، مهدَ لإنزلاق اليابان إلى نظام الحكم الشمولي، الذي قادها في النهاية إلى أتون الحرب العالمية الثانية، لتخرج منها اليابان أمة مُنهزمة ومُنكسرة، كما خَرَجَتْ دولة مُنهكة خَصَعَتْ لأول مرة في تاريخها للإحتلال الأجنبي^(٧٧).

لذلك كانَ الهدف الأهم بالنسبة للإحتلال الأمريكي هو نزع سلاح اليابان، بخلق صمامات أمان تُحد من أي مطلب في المُستقبل تجاه إعادة النزعة العسكرية، وتكريس روح السلام، فكانت المادة التاسعة من دستور عام ١٩٤٧ هي الحل، بأن جَعَلَتْ اليابان أول بلد في العالم يُتنازل عن حقه في اللجوء للحرب^(٧٨).

تُعدّ المادة التاسعة من دستور ١٩٤٧ والتي نصّت: " الإلتزام بالسلام الدولي القائم على العدالة والنظام. ويتخلى الشعب الياباني عن الحرب إلى الأبد وإستخدام القوة كوسيلة لإنهاء نزاعات اليابان الدولية. وكي يتحقق ذلك فإن الدولة والشعب يرفضون أي تطوير للقوات البرية أو الجوية أو البحرية، وحق الدولة بإعلان الحرب لا يُعترف به " ^(٧٩). من أكثر النصوص أهمية في

الدستور الجديد، فقد تَخَلَّت اليابان بموجبها وإلى الأبد عن الحرب وعدم الإبقاء على القوات البرية والبحرية والجوية على ما كانت عليه قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية^(٨٠).

لا بد أن نشير إن هذه المادة قد أخرجت فيما بعد كل من الحكومة اليابانية والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً في خضم الصراع الإيديولوجي بين المُعسكرين الإشتراكي والرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية، مما دعا إلى إعادة تفسير هذه المادة بشكل مُلتوٍ لِمُمكن اليابان من تأسيس قوات جديدة^(٨١). ومما يُدلل على ذلك إن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (٩ / كانون الثاني ١٩١٣ - ٢٢ / نيسان ١٩١٤) (Richard Nixon) الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٩ - ١٩٧٤) قد وصفَ هذه المادة فيما بعد بأنها " الخطأ غير المقصود "، وهي التي أبقت الجدل قائماً بين اليمين الياباني المحافظ والإتجاه اليساري في مدى قانونية هذه المادة وإبقاءها دون تعديل في الدستور، مما أسهمت بأنها جعلت اليابانيين مُقسمون حول تأريخهم الحديث^(٨٢).

الخاتمة

بعد ثلاثة قرون تقريباً من الحُكم الإقطاعي والغزلة الوطنية، بدأت اليابان منذ عام ١٨٦٨ ومع سقوط توكوكاوا، تخطو نحوَ بناء دولة حديثة ومُستقلة، ذات سيادة، مُنفتحة على سائر أنحاء العالم. وعُدَّ ذلك تحوُّلاً سياسياً وإجتماعياً كبيراً وهو ما عُرفَ بـ (ميجي إيشين). ومن أبرز الشواهد على ذلك التحوُّل، هوَ دستور عام ١٨٨٩، الذي يُمثل تجربة إستثنائية في التاريخ البشري الحديث.

جمع الدستور في عهد ميجي بين التقاليد اليابانية والحداثة الغربية. وعلى الرغم من إقرار الدستور الجديد الحياة البرلمانية، إلا إن البرلمان (الدايت) بقيَ أسير التيارات المُحافظة الموالية للإمبراطور، ولم يَتَمَكَّن بذلك من التأثير المُباشر على مُجريات الدولة المالية، ولا الحدَّ من النزعة العسكرية المُتنامية بشكلٍ سريع، كما لم تكن لهُ القدرة على الحدَّ من صلاحيات الإمبراطور، الذي مَنَحَهُ الدستور سُلطة واسعة ومُستقلة، كما صَمَنَ هيمنة العسكريين والبيروقراطية. وعلى الرغم من إن أجهزة الدولة الحديثة بدأت أكثر إستعداداً بموجب الدستور الجديد لإتباع سياسات دستورية، وسنَّ تشريعات حديثة، إلا إن البرلمان لم يَتَمَكَّن أن يُظهر نفسه

كقوة ديمقراطية رادعة لسلطات الإمبراطور، والنزعة العسكرية التوسعية المتنامية. كما لم يكن البرلمان مؤسسة ضامنة لحماية التيارات الشعبية التي بدأت تظهر على الساحة السياسية. بالرغم من ذلك، فإن دستور عام ١٨٨٩، قد أسس لحياة برلمانية وإن كانت محدودة، سبقت فيها اليابان غيرها الكثير من دول العالم على نحو عام، ودول آسيا على نحو خاص. أن دستور ميجي يُعدّ نقطة تحول كبيرة في التاريخ الياباني الحديث، وقد جرى بأقل درجة من العنف، ونتج عنه العودة إلى الحكم المباشر للإمبراطور، وإسقاط المؤسسة الإقطاعية بكافة أشكالها من إقطاعي (هان) وطبقة (الساموراي) ودفع البلاد للإفتتاح والتعامل مع الخارج. كما ساهم اعتماد الدستور الذي بقي العمل فيه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أُغني العمل به وأستبدل بدستور جديد تحت ضغط قوات الاحتلال الأمريكي في الحياة اليابانية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بأن جعل اليابان تبدو دولة موحدة.

أما دستور اليابان الجديد الذي بدأ العمل به في آيار عام ١٩٤٧، فُيعدُّ تحولاً جذرياً في حياة اليابانيين، حيثُ أعاد بناء المؤسسات اليابانية من جديد بهدف إزالة النواحي السلطوية في دستور عام ١٨٨٩، وإقامة إطار هيكلي قوي وراسخ للديمقراطية. بموجبه شهدت اليابان تحولات جذرية على صعد اساسية ومُتعددة، حيثُ أكد الدستور على سيادة الشعب وقيام نظام برلماني على أساس الانتخاب المباشر يُشارك فيه الجميع ذكوراً وإناثاً دون تمييز، ويُقلص دور الإمبراطور السياسي إلى مُجرد رمزٍ للدولة يَسْتَمُدُّ وضعه من إرادة الشعب، ليُغير بذلك رؤية اليابانيين للماضي والحاضر. وتَوَجَّه اليابان نحو السلم والإفلاع النهائي عن التسلح كما تؤكد على ذلك المادة التاسعة منه.

حصل دستور ما بعد الحرب على مستوى عالٍ من الشرعية، وصارَ جيلٌ ما بعد الحرب هو الحامل الرئيس للقيم الديمقراطية المُعادية للتسلط في صراعه مع قيم الأجيال القديمة التي تَثَقَّفَتْ في ظل أنظمة حُكم ما قبل الحرب أو زمن الحرب. وكانت المعركة الأيديولوجية تسيّر لصالح الفريق الأول في نتائجها الذي أصبح يُشكّل في عام ١٩٧٥ نصف سكان اليابان^(٨٣).

وعُدَّ دستور عام ١٩٤٧ الأكثر أهمية في تحول اليابان نحو الحداثة، وتبني المفاهيم الديمقراطية في مجالات الحياة كافة، وليس على الصعيد السياسي فقط، كما ساهم الدستور في تحول الإنسان الياباني من أداة للحرب إلى أداة للسلام^(٨٤). إجمالاً يُمكن القول إن دستور عام

١٩٤٧ قد أسسَ للنهضة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية التي أعتَمَدَت التحديث والحداثة لبناء دولتها على أسس ديمقراطية.

هوامش البحث:

(١) للتوسع في دور الأسر اليابانية التي تعاقبت على حُكم اليابان يُنظر:

Gorge Sanson, A history of Japan 1615 – 1867, (London, 1978), PP.3-25.

(٢) أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة ليلي الجبالي، عالم المعرفة ١٣٦، الكويت ١٩٨٩، ص ١٠٥.

(٣) الكومودور ماثيو كالبريث بري، ضابط بحري أمريكي، قادَ الأسطول الأمريكي بروكلاين Brooklyn، عُرفَ عنه إنضباطه العالي وشدته، أشتهرَ من خلال، حملته على اليابان ١٨٥٣ و ١٨٥٤، توفي سنة ١٨٥٨.

Ian Buruma , Inventing Japan 1853 – 1964 New York , A Modern Library Charonics Book , 2004 , p.32 ; Pat Barr , The Coming of the Barbarians: A story of Westren Settlement In Japan 1853 – 1870 , London , Melturne , 1967 , P.17.

(٤) وقع اليابانيون مع الأمريكيين في الحادي والثلاثين من آيار عام ١٨٥٤ في مدينة كانكاوا Kanagawa معاهدة سُميتَ بأسم المدينة تضمنت (١٢) بنداً. وتُعدُّ هذه المعاهدة إنطلاقة بارزة على طريق فتح اليابان أبوابها أمام الغرب. للتفاصيل حول بنود المعاهدة يُنظر: بيير رونو فان، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ – ١٩١٤، ترجمة: جلال نجيب، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٤٨.

(٥) من الجدير بالذكر، شهد الثالث من كانون الثاني عام ١٨٦٨ عودة الحكم الإمبراطوري المباشر. ليُشكل هذا الإعلان نهاية مرحلة مُهممة من التاريخ الياباني وبداية مرحلة جديدة عُرفتْ بعهد مييجي (Meiji) ويُعبر هذا المصطلح عن الحقبة التي حكمَ فيها الإمبراطور موتسوهيتو (Mutsuhito) ١٨٦٨ – ١٩١٢. للتوسع في تتبع عهد مييجي وماشهدهُ من

إصلاحات يُنظر: أحمد أمير إسماعيل، الحركة الإصلاحية في اليابان ١٨٦٨ - ١٩١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (أبن رشد)، ٢٠٠٦.

(٦) أدوين رايشاور، اليابانيون، ص ١٠٥.

(٧) لعل أبرز من إنتصر لمفهوم التفوق التكنولوجي واللاحق بالغرب قاندين من قادة الإقطاعيات الكبرى، الأولى (ساتو سوما) الواقعة عند الطرف الجنوبي لكوشو. والثانية إقطاعية كوشو، الواقعة عند الطرف الغربي من جزيرة كوشو. وإنتصارهما لمفهوم التفوق التكنولوجي. حصل نتيجة قتل أحد أفراد الساموراي من إقطاعية ساتوسوما رجلاً إنكليزياً، فرد الإنكليز على ذلك في عام ١٨٦٣ من خلال إسطولهم البحري بتدمير مدينة (كاجوشيما) وهي المدينة الرئيسة في هذه الإقطاعية. وذات الشيء حدث في مقاطعة كوشو عندما تعرضت بيران قواتها سفن غربية كانت تمر في مضيق شينونوسكي، فرد أسطول الحلفاء بنسف قلاع كوشو وتسويتها في الأرض.

MikisoHane , Japan A short History , England , 2004 , P.76.

(٨) ولعل في موقف السياسي والمفكر الياباني ساكوما شوزان SokomaShozan الذي دَفَع حياته ثمناً لدعوته نحو الإنفتاح على الغرب والإفادة من علومه، على يد أحد الشباب المُحافظين والرافضين لفتح موانئ اليابان أمام الغرب خيرُ مثالٍ على ذلك. للتفاصيل يُنظر:

RusakyTsunoda , Sources of the Japanies Tradition, New York, Princeton University Press , 1958 , PP.608-610.

(٩) للتفاصيل عن شيبو ساوا إييتشي يُنظر: عصام رياض حمزة (المترجم)، ميجي قوة بشرية قادت التغيير، ط ١، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨، ص ٩٦ - ١١٢.

(١٠) أدوين رايشاور، اليابانيون، ص ١١٥.

(١١) للتفاصيل عن أبرز القوانين التي صَدَرَتْ قبل إعلان الدستور في عهد ميجي يُنظر: أحمد أمير إسماعيل، المصدر السابق، ص ٧٩.

(١٢) للتفاصيل عن إستسلام اليابان الكامل وغير المشروط في الحرب العالمية الثانية وفقاً لشروط إنذار بوتسدام يُنظر:

Robert J.C. Buton, Japan's Decision to Surrender, Stanford University Press. (Stanford, 1954), PP. 145 – 153.

(١٣) كاظم هيلان محسن السهلاني، سياسة الإحتلال الأمريكي في اليابان ١٩٤٥ - ١٩٥٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص ١٥٠.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) Douglas Mac Arthur (٢٦ / كانون الأول ١٨٨٠ - ٥ / نيسان ١٩٦٤) ولد في

أركانساس Arkansas، دخل المدرسة العسكرية في عام ١٨٩٩، أرسل في عام ١٩٠٣ إلى الفلبين في مهمته العسكرية الأولى، أُحيل على التقاعد في نهاية ١٩٣٧، لكن بعد الهجوم الياباني على بيرل هاربور وإعلان اليابان الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية استدعاه الرئيس روزفلت وأعادته إلى الجيش. عيّنه الرئيس الأمريكي ترومان قائد أعلى لسلطة الحلفاء في ٦ / أيلول ١٩٤٥ وأصبح عنوانه الرسمي القائد الأعلى لسلطة الإحتلال في اليابان. بعد وفاته شيد له نصب تذكاري ومتحف خلد سيرته العسكرية الطويلة. اشتهر بمقولته الشهيرة (في الحرب لا بديل عن النصر). للتفاصيل عن حياة ماك آرثر يُنظر: كمال عبد الله (المترجم) الجنرال ماك آرثر وظهور القنبلة الذرية، سلسلة قادة الحرب، ط ١، بيروت، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

(١٦) من الجدير بالذكر إن السياسة اليابانية في عهد رئيسها (هيغا شيكوني نار هيكو)

(١٧ / آب ١٩٤٥ - ٩ / تشرين الأول ١٩٤٥) أعلنت جملة من الإصلاحات منها فسح المجال أمام المرأة للمساهمة بشكل كبير في العملية السياسية وإصلاح الدايت بتوسيع صلاحياته وتخفيض سن الناخبين من خمس وعشرين سنة إلى عشرين سنة. إلا إن ماك آرثر لم يقتنع بهذه الإصلاحات لأنها غير جوهرية ولا تعدو كونها تعديلات طفيفة لا تتناسب مع المفاهيم الديمقراطية. للتفاصيل يُنظر:

Ray A. Moore and Donald L. Robinson, Partners for Democracy: Crafting the New Japanese State Under Mac Arthur, Oxford University Press , New York , 2002 , PP.50 – 52.

(١٧) جابرييل ايه. الموندوجي. بنجهام باديل الاين (تحرير)، السياسات المُقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط٥، ١٩٩٨، ص٥٣١ - ٥٣٢.

(١٨) يوري كوزلفسكي، الفلسفة اليابانية المُعاصرة، ترجمة: خلف محمد الجراد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٥، ص٧٤.

(١٩) أقر في مجلس النواب في ٢٤ / آب ١٩٤٦ بأغلبية ٤٢١ مُقابل ٨ صوت وصادق عليه مجلس شورى الإمبراطور ٢٩ / تشرين الأول ١٩٤٦ بأغلبية ٢٩٨ مُقابل صوتين، وصادق عليه الإمبراطور في ٣ / تشرين الثاني ١٩٤٦.

(٢٠) إيرو كاو وايكيشي، الوقع على الثقافة الشعبية، ضمن كتاب: العراق واليابان في التاريخ الحديث التقليد والحداثة، بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١٠، ص١٨٣ - ١٨٥.

(٢١) أدوين رايشاور، اليابانيون، ص١٤٠ - ١٤٥.

(٢٢) قادَ هذا التمرد سايجو تاكانوري Saijo Takanory (١٨٢٧-١٨٧٧) الذي قادَ قُدامى الساموراي في مُقاطعة سينان سنسو Seinansenso لمواجهة الحكومة المركزيّة. وقد عُرفَ هذا التمرد أيضاً بحرب سينان، ويُطلق عليه أيضاً بالحرب الجنوبية الغربية وكذلك بالحرب الأهلية الثانية. إستمرَ هذا التمرد من التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٨٧٥ حتى الرابع والعشرين من أيلول من العام ذاته. وهو اليوم الذي إنتحرَ فيه سايجو تاكاموري. لتفاصيل يُنظر:

Louis Frederic, Japan Encyclopedia. Translated by Kath Roth, Cambridge HarverdUniversity Press , 2001 , P.805 – 806.

(٢٣) توياما شيجيكي، الإستقلال والتحديث في القرن التاسع عشر في النهضة اليابانية ثورة الميجي إيشن دراسات وأبحاث في التجربة الإنمائية اليابانية الجذور التاريخية والأيدولوجية والحضارية لهذه النهضة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٢، ١٩٩٦، ص٧٠ - ٧٤.

(٢٤) شهدت هذه السنة تطورات مهمة على الساحة السياسية في اليابان، لذا عُدتُ حداً فاصلاً لمرحلتين ما قبلها وبعدها. ففي كانون الثاني من هذا العام دخلَ التجنيد الإلزامي حيز التنفيذ، ونتيجة لعدم المساواة التي نظمها هذا القانون وهي خلاف ما أعلنته الحكومة التي أكدت فيه (إنَّ الخدمة واجبة على طبقات المجتمع جميعها دونَ إستثناء). بدأتْ نقمة الشعب واضحة على القانون والحكومة مما تسببَ بنشوبِ اضطرابات وتمردات دخلتْ في صراعٍ مُسلح معَ الحكومة، إلى جانب إزدياد عدد الفارين من الجيش الذين وصل عددهم في عام ١٨٨٩ إلى حوالي (٤٠,٠٠٠). كما شهدَ عام ١٨٧٣ إنقساماً حاداً بينَ توجهات الحكومة آنذاك بالغزو والتوسع وبين أولئك الراغبين بإجراء إصلاحاتٍ داخلية. للتفاصيل يُنظر:

Jon Livingston and Others , Imperial Japan 1800-1955 , New York , 1973 , P.125 ; MikisoHane , Japan A short History , P.116.

(٢٥) كينيتشي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان، ترجمة: خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، ص٧٦-٧٧.

(٢٦) للتفاصيل بهذا الخصوص يُنظر:

George M. Beckmann , the Modernization of China and Japan , New York , 1962 , P.288.

(٢٧) رؤوف عباس حامد، المُجتمع الياباني في عصر مايجي، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٠، ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٢٨) إيتوهيروومي (١٨٤١-١٩٠٩) من أبرز قادة الإصلاح في عهد مييجي، يعودُ له الفضل في سنّ أول دستور لليابان، تولى رئاسة أربع وزارات ما بين ١٨٨٥ و ١٩٠١. وهو من المُتحمسين لشعار توقيير الإمبراطور وطرد البرابرة قامَ معَ أحد زملائه بإحراق السفارة البريطانية في العاصمة إيدو. ونظراً لإنجازاته عُينَ عضو مجلس أصغر فضلاً عن توليه مهام الشؤون الخارجية، ثم أصبحَ حاكم مقاطعة هايوكو **Hyogo** عام ١٨٧٠. أُغتيلَ عام ١٩٠٩ في منشوريا على يد أحد القوميين الكوريين.

Encyclopedia Britannican, vol.12 , Chicago , 1985 , P.829 – 830.

(٢٩) كينيتشي أونو، المصدر السابق، ص٧٧.

(30) Ian. Livingston and Others , Imperial Japan 1800-1965 , New York , 1973 , P.188-190 ;

آرثر تيدمان، اليابان الحديثة، ترجمة: وديع سعيد، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، ص ١١٦.

(31) Kōichi Kishimoto , Politics in Modern E Japan Development and Organization JAPAN Echo INC , 1976 , P.9.

(٣٢) أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبموافقة الصين في ٢٦ / تموز ١٩٤٥ إنذاراً إلى اليابان عُرفَ بإنذار بوتسدام ومن أهم ما تَصَمَّن، تهديد اليابان بضربات عنيفة ومتواصلة في حال عدم إستسلامها، كما بَيَّنَّت الولايات المُتحدة الأمريكية من خلالهِ الخطوط العريضة لسياستها في اليابان بعدَ إستسلامها واحتلالها. كما أكدَ الإنذار على إنه سَتُزال كل المعوقات التي سَتَقف حائلاً أمام تكريس الديمقراطية معَ أفراد الشعب الياباني. للتفاصيل يُنظر:

E.J.Lewe Van Aduard, Japan from Surrender to Peace, Martinus Nijhoff , (The Hugue , 1953) , P.16 ;

دروزيل، ج، ب، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة: نور الدين حاطوم، بيروت، دار الفكر الحديث، ١٩٦٦، ص ٩٥.

(٣٣) تُعدّ ديانة الشنتو Shintoism من أقدم الديانات في اليابان، تَمَرَّكزتْ حَوْلَ العبادة الروحانية للظواهر الطبيعية، مثل الشمس والجبال والأشجار والماء والصخور، ومعناها طريق الألهة The Way of The Gods أعطتْ هذه الديانة الأباطور مكانة مُقدسة، فهو وفقاً لها أبنا للألهة وهو الحاكم السرمدى الذي يَتبغى أن يحكم إلى آخر الزمان. وبرفع الدين من قِبَل قبيل قوات الإحتلال في اليابان من الدستور، لم تُعدّ الشنتوية ديانة رسمية للدولة إعتباراً من ١٥ / كانون الأول ١٩٤٥.

Peter Duus , The Rise of Modern Japan , Boston , Houghton Miffilmco., 1976 , P.92.

(٣٤) كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، ص ١٥٠-١٥١.

(٣٥) فوميارو مونوي ١٨٩١ - ١٩٤٥ من الشخصيات اليابانية الوطنية التي كانت لا تؤمن بالحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية تولى رئاسة وزارتين الأولى (٤ / حزيران ١٩٣٧ - ٥ / كانون الثاني ١٩٣٩) والثانية (٢٢ / تموز ١٩٤٠ - ١٨ / تموز ١٩٤١)، كما أنه كان أحد أعضاء حكومة هيكاشيكوني (١٧ / آب ١٩٤٥ - ٩ / تشرين الثاني ١٩٤٥). أنتحر بسم سيانيد البوتاسيوم على أثر إتهامه بجرائم الحرب التي ارتكبت في الصين. WWW.Wikipedia.org.

(36) MikisoHane ,Japan A short History ,P.177.

(٣٧) من أبرزها الحزب التقدمي وحزب الأحرار والأشترافي الشيوعي.

MikisoHane , MODERN JAPAN A Historical Survey , westview press , London , 1986 , P.350.

(38) MikisoHane , , Japan A short History , P.177-179.

(٣٩)(١٨٧٧-١٩٥٤) صحافي بارز كلفه رئيس الوزراء كيجورو شيادهارا (١٨٧٢ - ١٩٥١) بدلاً من فوميارو كونوي برئاسة لجنة تعديل الدستور بإحياء من ماك آرثر. كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، ص ١٥٤-١٥٩.

(٤٠) أدوين رايشاور، اليابانيون، ص ١٤٤ ؛ كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق ص ١٦٠-١٧٣ ؛ KòichiKishimoto , Op.cit. , P.38.

(41) KòichiKishimoto ,Op.cit. , P.35.

(٤٢) آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ٣٢، ١١٦.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٦٠ ؛

Jeff Kingston , Japan in Transformation 1952-2000 , England , First Published , 2001 , P.131.

(٤٤) للتفاصيل يُنظر: كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، ص ٣٦٦-٣٨٣ ؛ أحمد أمير إسماعيل، المصدر السابق، ص ٣١٣-٣٢٢ ؛ آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ١٥٩-١٧٩ ؛ Jeff Kingston , Op.cit. , P.131-135.

(٤٥) الجدول من عمل الباحث.

(٤٦) خُصصَ هذا الفصل وهو الثاني في الدستور بعنوان (نبذ الحرب)، المادة التاسعة الشهيرة والتي لازالت تثير جدلاً في الأوساط السياسية اليابانية.

(٤٧) للتفاصيل يُنظر: أحمد أمير إسماعيل، المصدر السابق، ص ٣١٥-٣١٦.

(48) Kōichi Kishimoto , Op.cit. , P.39.

(٤٩) تاكيدا كيوكو، ثورة المايجي التي لم تكتمل في التاريخ العقلاني، ضمن كتاب نهضة اليابان ثورة المايجي إيشين دراسات وأبحاث في التجربة الإنمائية اليابانية الجذور التاريخية والإيديولوجية والحضارية لهذه النهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦، ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٥٠) كانَ القائد الأعلى لقوات الخلفاء ماك آرثر يعتقد إنَّ النظام الإمبراطوري والتفوق القومي اللذين تطوي عليهما أسطورة الأصل الألهي للأمبراطور مسؤولان جُزئياً، عن ظهور النزعة العسكرية والتعصب القومي في اليابان. جابرييل إيه، آل موند. جي. بينجهام باويل الأين، المصدر السابق، ص ٥١٣-٥١٤.

(51) Edwin O. Rischauer , JAPAN The Story of A Nation ,
Singaphora , Fourth Edition , 2004 , P.191-192 ; Mikiso Hane ,
MODERN JAPAN A Historical Survey , OP.cit. , P.350.

(٥٢) يُشير أحد الباحثين أنَّ الأمبراطور لو لم يُعلن نفسه إنه لم يعد لهاً لأحتاج لإقناع اليابانيين بذلك سنوات عديدة، قد يُعاني فيها المُجتمع صراعات فكرية وعقائدية مُمكن أن تُدمر بُنيته الروحية تماماً، ماجدة علي صالح، عُظماء آسيا في القرن العشرين، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠، ص ٣٣٢.

(٥٣) آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ١٦١ - ١٦٢ ؛ Kōichi Kishimoto , Op.cit. , p.43

(٥٤) للمُقارنة يُنظر: الباب الثاني (حقوق وواجبات الرعايا)، المواد (١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧) من دستور مييجي. آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ١١٦ ؛ أحمد أمير أسمايل، المصدر السابق، ص ٣١٦ - ٣١٧.

(55) Koichi Kishimoto , Op.cit. , P.42.

(56) Edwin O. Rischauer , JAPAN The Story of A Nation , P.192.

(57) Richard Story , Japan , Oxford University Press , 1965 , P.109
;MikisoHane , MODERN JAPAN A Historical Survey , P.351.

(٥٨) أحمد أمير إسماعيل، المصدر السابق، ص ٣١٧.

(٥٩) للتفاصيل يُنظر :

Kodansha , Encyclopedia of Japan , Vol.2 , PP.94-96.

(٦٠) آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ١٦٧-١٧١.

(61) Edwin O. Rischauer , JAPAN The Story of A Nation, PP.191-192.

(٦٢) عبد الغفار رشاد، المصدر السابق، ص ١٥٣-١٥٤.

(63) Koichi Kishimoto ,Op.cit. , P.42-43 ;

أدوين رايشاور، اليابانيون، ص ١٥٣.

(٦٤) للتعرف على نص المادتين يُنظر: أحمد أمير إسماعيل، المصدر السابق، ص ٣١٩.

(٦٥) Genro وهم (حُكماء الدولة): وهي عبارة ترمز إلى زُعماء الثورة الذين احتفظوا بالسلطة في عهد مييجي وحكموا جماعياً شؤون الدولة حتى عندما لم يُعينوا في أي منصب حكومي، ويُقدموا المشورة حول من يجب أن يُشكل الحكومة. مجموعة باحثين، نهضة اليابان ثورة الماييجي إيشين دراسات وأبحاث في التجربة الإنمائية اليابانية الجذور التاريخية والآيديولوجية لهذه النهضة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط ٢، ١٩٩٦، ص ٣٣٠.

(66) Koichi Kishimoto ,Op.cit. , PP.40-41 ;

آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ١٢١.

(67) Jeff Kingston ,Op.cit. , PP.133-134.

(68) Edwin O.Reischauer , Japan Tradition Transformation, Sydney Geroge Allen and Unwin 1979 , P.139.

(69) MikisoHane , Japan A short History,P.95;

آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(70) MikisoHane , Japan A short History,P.351.

- (٧١) جابرييل إيه. آلموند، المصدر السابق، ص ٥٥٣ ؛ أدوين رايشاور، اليابانيون، ص ١٥٣ .
- (٧٢) للتعرف على نصوص المواد الدستورية أعلاه يُنظر: آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ١٢٤ .
- (٧٣) للتفاصيل يُنظر: كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، ص ١٧٧ ؛ آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ١٧٧ .
- (٧٤) آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ٣٤ ، ١٢٣-١٢٤ .
- (٧٥) كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، ص ١٧٦ ؛ آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ١٧٥-١٧٦ .
- (٧٦) آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ٣٥-٣٦ ، ١٢٤ .

(77) Elise K. Tipton , *Modern Japan A Social and Political History* , London , 2002 , P.10-11.

(78) Koichi Kishimoto , *Op.cit.* , P.36.

(79) Jeff Kingston , *Op.cit.* , P.139-140.

(80) Edwin O. Rischauer , *JAPAN The Story of A Nation*, P.192 ; Mikiso Hane , *Japan A short History*, P.182.

(81) Mikiso Hane , *MODERN JAPAN (A Historical Survey)* , P.351.

(82) Ian Buruma , *Op.cit.* , P.160-161.

(83) Ian Buruma , *Op.cit.* , P.167 ; Herbert P. Bix , *Hirohito and Making of Modern Japan* , New York , 2001 , PP.672-674.

(٨٤) يرى الكاتب (Howard B. Schonberger) إنَّ الدستور الياباني كَانَ صَنِيعَةَ مَاك آرثر، وهو من خِلالِهِ أَثْبَتَ تَحْوِلَهُ مِنْ رَجُلٍ حَرْبٍ إِلَى رَجُلٍ سَلامٍ.

Howard B. Schonberger , *Aftermath of War Americans and the Remaking of Japan* , 1952 , Kent State University Press , 1989 , p.59-60.

ABSTRACT

The importance of the charter in constructing each state, politically, economically and socially and what this enacting represents of inevitable necessity in organizing relation of states with its citizen on one hand, and external relation on the other hand. All that motivated us to research the importance of Japanese charters (1889 – 1947) and make a compensation between them. The first one at Meiji's time which was enacted in 1889 , and the second one after the world war two during the American's occupying to Japan in 1947. Whereat the first one contributing in constructing state towards militarization and expand even Japan arrived in the last decade from the half first of 20th century or protrude colonialism states. The second charter contributed to Japan's converting to democracy and parliamentary state without loss its peaceful and historical commiserate, it was traditional state on one hand, with complete conversion and changing towards modernization on the other hand.